

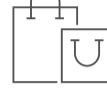
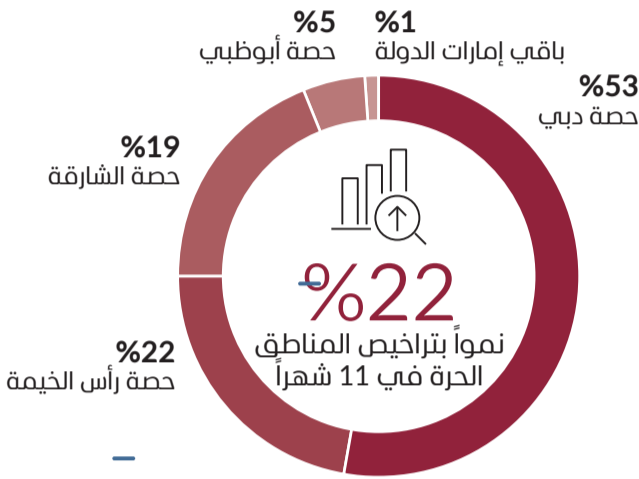
الإمارات تلامس المليون ترخيص تجاري

تواصل بيئة الأعمال المحلية بالإمارات نشاطها الملحوظ منذ بداية العام الجاري، حيث استقطبت وفق بيانات السجل الاقتصادي أكثر من 141 ألف ترخيص تجاري جديد خلال 11 شهراً منقضية من العام ليرتفع إجمالي التراخيص إلى 941 ألف ترخيص مع نهاية شهر نوفمبر الماضي، ويسعى قطاع الأعمال المحلي بنموه المطرد نحو رحلة المليون ترخيص تجاري مسجل، حيث تشير التوقعات الاقتصادية إلى بلوغها استناداً لجاذبية القطاعات الاقتصادية المحلية للمستثمرين إلى جانب التنوع الواضح في نوعية الشركات والأنشطة المستحدثة والتنافسية العالمية في سهولة ممارسة الأعمال وتقلص الكثير من متطلبات إنشاء المشاريع ومدى جاذبية العيش والاستثمار واستقطاب المهارات وتعزيز الابتكار



المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة الأنشطة على صعيد بيئة الأعمال المحلية من حيث معدل نمو التراخيص واستقطبت 30 منطقة في مختلف أرجاء الدولة حوالي 140 ألف ترخيص جديد خلال 4 سنوات ليقفز العدد الإجمالي إلى 210 ألف ترخيص نهاية نوفمبر الماضي تركزت أكثرها في دبي بحوالي 112 ألف ترخيص ثم رأس الخيمة بحوالي 47 ألف ترخيص والشارقة 40.5 ألف ترخيص، فيما توزعت النسبة الباقية بين أبوظبي وباقي إمارات الدولة.



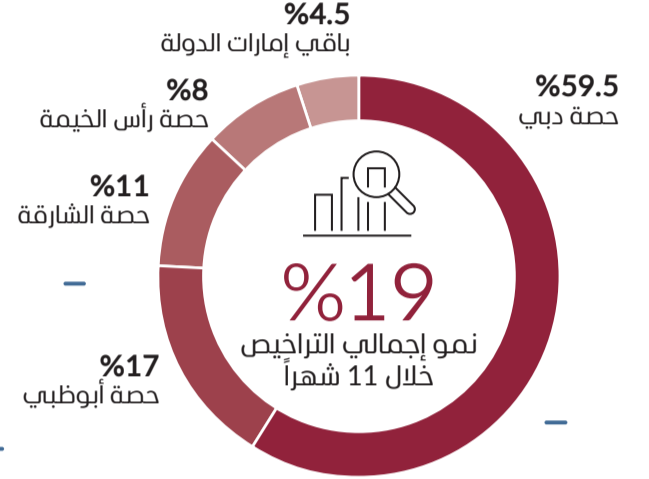
قطاع التجارة الإلكترونية

ارتفع إجمالي الرصيد التراكمي للمتاجرة الإلكترونية بالإمارات بقرابة 50% خلال الفترة المنقضية من العام الجاري في 12 نشاطاً مرمحاً بالدولة، وكانت المتاجرة المتنوعة على وسائل التواصل الاجتماعي هي الأكبر بأكثر من 6200 ترخيص، تلاها تجارة السلع عبر المواقع الإلكترونية 4300، ثم المتاجرة الإلكترونية بالمنتجات والخدمات الإلكترونية 4140 ترخيصاً، تلاها تراخيص الملبوسات والهدايا والأجهزة المنزلية والشخصية.



إجمالي التراخيص

نما الرصيد التراكمي للتراخيص بحوالي 19% منذ بداية العام الجاري واختصت الدوائر الاقتصادية حتى نوفمبر الماضي بالحصة الأكبر من إجمالي التراخيص المسجلة بالدولة بحوالي 731 ألف ترخيص، فيما كانت الحصة المتبقية من نصيب التراخيص الممنوحة في المناطق الاستثنائية، وتركزت أكثر التراخيص ككل في دبي بحوالي 560 ألف ترخيص تلتها أبوظبي في المرتبة الثانية بأكثر من 160 ألف ترخيص ثم الشارقة بحوالي 100 ألف ترخيص.



الأنشطة الأكثر ترخيصاً

تصدرت 5 أنشطة رئيسية أكثر القطاعات جذباً للتراخيص الجديدة المسجلة خلال 11 شهراً منذ بداية 2024، حيث كانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة سمة أساسية، كان بمقدمتها أنشطة التجارة الإلكترونية، تلتها أنشطة القطاع العقاري متضمنة شركات المقاولات وأنشطة مكاتب تأجير العقارات، ثم أنشطة الاستيراد والتصدير ثم أنشطة التجارة العامة إلى جانب كل من محال تقديم المشروبات.



تراخيص التكنولوجيا

وصل عدد تراخيص الشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا والاتصالات في الإمارات 10000 ترخيص حتى نوفمبر في إجمالي 50 قطاعاً رئيسياً ضمت الخمسة الأكبر منها الشركات العاملة باستشارات تقنية المعلومات 2392 ترخيصاً، وتصميم نظم وبرامج الحواسيب الآلية بأكثر من 1700 ترخيص، وأنشطة شبكات المعلومات 1244 ترخيصاً، إلى جانب 613 ترخيصاً لشركات عاملة في تصميم مواقع الشبكة المعلوماتية، و579 ترخيصاً لشركات عاملة في أنشطة إنشاء وصيانة البنية التحتية التكنولوجية.



أفرع الشركات

ضمت التراخيص التجارية عدداً كبيراً من تراخيص أفرع الشركات تنوعت وفق جنسية والتوزيع الجغرافي للتراخيص الممنوحة بين الإمارات المختلفة، وكانت الحصة الأكبر منها لأفرع الشركات والمؤسسات المحلية تلتها أفرع الشركات والمؤسسات من إمارة لأخرى، بينما جاءت أفرع الشركات الأجنبية، والتي تركز معظمها في دبي بالمرتبة الثالثة ثم أفرع الشركات الخليجية.



أنماط الشركات

شهدت الأنماط القانونية لتأسيس الشركات زخماً واضحاً في التنوع واستحداث أشكال الشركات، فيما تصدرت الشركات ذات المسؤولية المحدودة بحوالي 278 ألف ترخيص، تلتها 235 ألف ترخيص للشركات الفردية، بينما جاءت شركات الشخص الواحد بحوالي 137.5 ألف ترخيص، بينما حققت الشركات المدنية أكثر من 80 ألف ترخيص، فيما جاء النمط القانوني لشركات المناطق الحرة بحوالي 76 ألف ترخيص.

2526

ترخيصاً للتجارة الرقمية في 11 شهراً

24%

استشارات تقنية المعلومات

31400

إجمالي عدد أفرع الشركات

29.5%

الشركات ذات المسؤولية محدودة

1697

ترخيصاً للمقاولات وتأجير العقارات

17%

تصميم نظم وبرامج الحواسيب الآلية بحصة

16000

ترخيص لفروع الشركات المحلية

25%

الشركات الفردية

1408

تراخيص للاستيراد والتصدير

12.5%

شبكات المعلومات

8800

ترخيص لفروع الشركات بين الإمارات

15%

شركات الشخص الواحد

960

ترخيصاً للتجارة العامة

6%

تصميم مواقع الشبكة المعلوماتية

6200

ترخيص لفروع الشركات الأجنبية

8.5%

الشركات المدنية

645

ترخيصاً لمحال المشروبات

5.7%

إنشاء وصيانة البنية التحتية التكنولوجية

437

ترخيصاً لفروع الشركات الخليجية

8%

شركات منطقة حرة